The objectives and strategy of the United States in the Gulf region

Dr.Isam Ismail*
Ammar Swiad**

(Received 15 / 5 / 2019. Accepted 16 / 6 / 2019)

□ ABSTRACT □

This research confirms the great importance of the Gulf region for the United States of America and the permanent attempt to keep its countries under American hegemony. The research reviews the history of US-Gulf relations through lighting on the most important historical periods in these periods, especially since the beginning of the American military presence and the subsequent discovery of oil , To the oil crisis and through the aftermath of the first Gulf wars and the second and after the events of atheist of September to the present time. The research focuses on the fixed objectives of the US policies in the Gulf region through dividing them into political and economic objectives and protecting the security of the Zionist entity, as well as the change in the policies pursued by the United States in terms of economic ties, political projects and direct military interventions. The research yielded many results and made some recommendations.

Key words: Gulf States, United States of America , US Policies.

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي

د.عصام إسماعيل*

عمار سويد**

(تاريخ الإيداع 15 / 5 / 2019. قُبِل للنشر في 16 / 6 / 2019)

□ ملخّص □

يؤكد هذا البحث على الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمحاولة الدائمة لإبقاء دولها تحت الهيمنة الأمريكية، ويستعرض البحث تاريخ العلاقات الأمريكية الخليجية من خلال الإضاءة على أهم الفترات التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات وخاصة منذ بداية التواجد العسكري الأمريكي وما تلاه من اكتشاف النفط، وصولاً للأزمة النفطية ومروراً بما تلاها من حروب الخليج الأولى والثانية وما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى وقتنا الحالي، ويركز البحث على الأهداف التي تقوم عليها السياسات الأمريكية في منطقة الخليج من خلال تقسيمها إلى أهداف سياسية واقتصادية وحماية أمن الكيان الصهيوني، كما يشير إلى التغير في السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة من ناحية الارتباطات الاقتصادية والمشاريع السياسية والتدخلات العسكرية المباشرة وتأجيج الصراعات البينية والإقليمية. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، وقدم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: دول الخليج العربي، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسات الأمريكية.

* **أستاذ ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **طالب دراسات عليا (دكتوراه) ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية العديد من الأزمات والاضطرابات، والنسبة الأكبر منها كانت نتيجة لتدخلات أجنبية خارجية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وتشير نتائج هذه الأحداث إلى أنها لا يمكن أن تخرج عن نطاق إستراتيجية أمريكية في المنطقة تهدف من خلالها لبسط أو توسيع سيطرتها على أهداف ومواقع معينة والهدف الرئيسي لهذه السياسات هو استمرار سيطرتها واستغلالها لدول المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص، والذي يبقى من أكبر مصادر الثروات في العالم، والمطل على أهم طرق التجارة البرية البحرية. وبالتالي لا تعدو السياسة الخارجية الأمريكية وتحالفها المزعوم مع دول الخليج عن كونها مجموعة من المؤامرات لتحقيق مصالحها وأهدافها وضمان الهيمنة السيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية بشكل عام، متبعة لتحقيق هذا الهدف العديد من الأساليب وباستخدام الكثير من الأدوات سواءً الاقتصادية أو السياسية من خلال استغلال فئات أو جماعات معينة ذات أهداف بسيطة لا تلبث أن تتحول لأداة بيد السياسة الأمريكية، أو اللجوء لاستغلال فتنة في بلد معين وتغذيتها مستغلة كل ما في المنطقة من خلافات طائفية ومذهبية وسياسية، ومن ثم طرح الحلول التي تناسب مصالحها والكسب من هذه الأزمات لتعميق خضوع الدول لها بسبب حاجتها لحليف قوي تستند له في عدائها للدول الأخرى كما في الحالة الخليجية والتي أصبحت عبارة عن مجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية ومنبعاً للاستغلال الأمريكي للمقدرات الخليجية التي تتحكم بها بالطريقة التي تحقق لها أكبر منفعة ممكنة، في مقابل عدم منح دول الخليج الفرصة لحدوث تنمية حقيقية قد تتسبب في خروج هذه الدول عن السيطرة الأمريكية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الهيمنة الأمريكية على القرارات السياسية والاقتصادية الخليجية بما يخدم مصالحها، نتيجة للسياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة والتي تتغير بشكل دائم لزيادة السيطرة على هذه المنطقة الحيوية من العالم، والخطر الكبير الذي يحيط بالقومية العربية نتيجة تبعية دول الخليج وخضوعها للسياسات والإملاءات الأمريكية.

وتقودنا هذه المشكلة لطرح التساؤلات التالية:

1- ما هي الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الخليج العربي.

2- ما هي أهم السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة للوصول لأهدافها في منطقة الخليج العربي.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تشكل سياسات الولايات المتحدة تجاه دول الخليج العربي إحدى أهم المواضيع البارزة في السياسة الدولية المعاصرة، وتكمن أهمية البحث في الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تحتلها دول الخليج العربي على الساحة الدولية بشكل عام، وفي الفكر والسياسة الأمريكية بشكل خاص، والتي تدفع الولايات المتحدة لضمان قدرتها في التحكم بالأوضاع في هذه المنطقة.

كما تبرز أهمية البحث في التأثير الذي تتركه السياسات الأمريكية على الثقل السياسي لدول الخليج وتبعيتها للولايات المتحدة، والآثار الاقتصادية لهذه السياسات.

كما أن السياسات الأمريكية في منطقة الخليج العربي لم تتمتع بالمعالجة الكافية في الدراسات السياسية والاقتصادية المعاصرة نظراً لإستمراريتها وتجددها بشكل دائم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1- التعرف على أهم المحطات التي مرت بها العلاقات الأمريكية الخليجية عبر تاريخها.

2- دراسة أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في دول الخليج العربي.

3- دراسة أهم السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة في دول الخليج العربي.

4- تتبع التغيرات في السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للظروف التي تمر بها المنطقة والأحداث والمتغيرات الدولية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث و الذي يساعد على التعريف بالأهداف الأمريكية في منطقة الخليج العربيوالسياسات التي تتبعها لتحقيقها،وتحليل المعطياتالتي أدت لإتباع الولايات المتحدة لهذه السياسات وتحليل التغيير في هذه السياسات وأسبابه.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث هادفاً إلى إثبات صحة أو نفي الفرضيات التالية:

1-توجد علاقة إيجابية بين السياسات الأمريكية في منطقة الخليج من جهة، وتطور أساليب التطبيع بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

2-توجد علاقة إيجابية بين عدم وجود قوة قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وزيادة الهيمنة الأمريكية على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية من جهة أخرى.

3-توجد علاقة إيجابية بين السياسات الأمريكية المتبعة في دول الخليج العربي من جهة، وتعميق الصراعات البينية والإقليمية في منطقة الخليج من جهة أخرى.

النتائج والمناقشة:

1_ العلاقات الخليجية الأمريكية تاريخياً:

تعود العلاقات الأمريكية الخليجية إلى ما قبل اكتشاف النفط وهو الحدث الذي زاد من أهمية دول الخليج بشكل كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وقد مرت هذه العلاقات بعدة مراحل، أهمها:

1_1 بدايات العلاقات الأمريكية الخليجية:

كانت المصالح الأمريكية هي المحرك الأول لعلاقاتها بدول الخليج منذ بداياتها، حيث أن السنوات المبكرة للاستقلال الأمريكي شهدت نمواً في العلاقات بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان تحديداً، حيث وقعت معها اتفاقية الصداقة والتجارة في عام 1833م والتي حل محلها معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية وحقوق القنصلية عام 1958م، وكانت هذه المعاهدة مع عمان تحديداً نظراً لأهميتها التجارية وأسطولها من السفن وأهمية موانئها**[1]**.

أما بدايات العلاقات مع الدول الخليجية الأخرى فبدأت مع الاكتشافات النفطية فيها، فقد وقعت مع الدول الخليجية اتفاقات طويلة الأمد للتنقيب عن النفط واستغلاله، وقد بدأت العلاقات السعودية الأمريكية في العام 1933م، وفي العام 1940م اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالمملكة العربية السعودية وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة**[2]**.

وعلى نفس السياق بدأت الولايات المتحدة علاقاتها مع الدول الخليجية الأخرى منذ أن بدأت العلاقات الدولية بوضعها الحالي بعد العام 1945م، فاستضافت البحرين قاعدة بحرية أمريكية في العام 1947م، وبدأت العلاقات الأمريكية الكويتية في العام 1951م، إذا ما استثنينا الاتفاقيات النفطية بين البلدين قبل ذلك مثل اتفاقية التنقيب في حقل البرقان، والتي وصلت صلاحيات الولايات المتحدة فيها للتنقيب في كل دولة الكويت**[3]**، وعلى نفس المنوال سارت العلاقات الأمريكية مع الإمارات وقطر من إنشاء للقواعد العسكرية وإقامة علاقات دبلوماسية واتفاقيات نفطية مجحفة بحق الدول الخليجية وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الأميركية من أوائل الدول المعترفة بأي دولة تنال استقلالها وتبادر لفتح السفارات والقنصليات فيها حفاظا على سير العلاقات معها بالشكل الأمثل وقد استمرت العلاقات الأميركية الخليجية على نفس المنوال وقد مرت بعديد الأحداث وأهمها الحرب الباردة والتي أدخلت الشكوك في العلاقات الأميركية الخليجية لتحالف الولايات المتحدة مع خصوم ومنافسي دول الخليج رغبة منها في استمالتهم ضد المعسكر السوفيتي وقد تطورت العلاقات ووصلت إلى الوصاية الأمنية الأميركية بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في أوائل السبعينات وقد استمرت العلاقات في أوجها حتى الحظر النفطي في عام 1973 والذي كان سببه دعم أمريكا الكامل للكيان الصهيوني ضد العرب ولكن رغبة الولايات المتحدة في عدم تكرار هذا الحظر دفعها لمزيد من التدخل واستئناف العلاقات فتم عقد الصفقات التكنولوجية العسكرية ووقعت معها عدة اتفاقيات لتوسيع التعاون العسكري والاقتصادي والهدف منها ربط أمن دول الخليج بالولايات المتحدة الأميركية.

1-2العلاقات الخليجية الأمريكية في فترة حربي الخليج الأولى والثانية:

رغم أن حرب الخليج الأولى هي حرب بين العراق وإيران، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية كانت أكثر المستفيدين منها، وقد كانت العلاقات الخليجية الأميركية خلال حرب الخليج الأولى علاقة متينة مبنية على المصالح المتبادلة، حيث شكل نجاح الثورة الإسلامية في إيران خطراً على الأنظمة الحاكمة في دول الخليج وكانت خشية العراق من امتداد الثورة إليها سبباً هاماً من أسباب الحرب بالإضافةإلى النزاع على الحدود، وقد التقت المصالح الأميركية في هذه الحرب مع المصالح الخليجية من حيث رغبة الولايات المتحدة الأميركية لتوجيه ضربة لإيران وثورتها الإسلامية، وكانت دول الخليج متخوفة من تهديد الثورة لها في مصير مشابه لمصير الشاه وقد قدمت دول الخليج لقوات الرئيس صدام حسين شتى أنواع الدعم العسكري والاقتصادي، وعلى الرغم من الدعم الخليجي للعراق فقد تمكنت إيران من شن هجوم واسع في صيف عام 1982م،**[4]** وأجبرت العراق على سحب أغلب قواته من الأراضي الإيرانية وانتقلت من الدفاع إلى الهجوم لاحتلال جنوب العراق وإسقاط العراق وإقامة جمهورية إسلامية في بغداد، وهو ما استغلته الولايات المتحدة الأميركية فاندفعت للتعاون مع دول الخليج وتقديم الوعود لها بأنها مصممة على الدفاع عن المصالح المشتركة بينها وبين دول الخليج، وهو ما دفع دول الخليج لإعطاء تسهيلات جوية وبحرية لإقامة القواعد الأميركية، وقد كانت الولايات المتحدة ترغب في استمرار الحرب لأطول وقت ممكن مما جعلها تقوم بدعم كافة الأطراف منعاً لانتصار أحدهما على الآخر، حيث قال وزير الخارجية الأميركي هنري كسينجر عن هذه الحرب:"في كل الحروب يكون هناك خاسر ورابح ولكن في هذه الحرب يجب أن يكون هناك خاسران"،**[5]** ولم تغفل الولايات المتحدة عن زرع فكرة أن خروج العراق منتصراً من الحرب هو أمر خطير على دول الخليج، واستمرت بتنبيه دول الخليج أن بروز العراق كقوة

عسكري ومهيمنة يشكل تهديداً عسكرياً لدول الخليج وبشكل خاص الكويت والسعودية، واعتمدت على عدة أسباب لتبرير ذلك**[6]**:

1- أن القوات الأميركية كانت تعد لاحتمال غزو العراق للسعودية والكويت قبل الحرب العراقية الإيرانية وتتوقع حدوثها ولكن هذه الحرب أجلت هذا الغزو مؤقتاً ولا بد من أخذه بالحسبان مستقبلاً.

2- أن القوات المسلحة العراقية ذات تسليح من نظام معادي للحليف الأميركي (الاتحاد السوفيتي) وهي الأكبر بين القوات المسلحة لدول الخليج .

3- حقول النفط الرئيسية في الكويت والمملكة العربية السعودية قريباً نسبياً من الحدود الجنوبية للعراق .

وكانت هذه الأسباب كافية لجعل دول الخليج تقوم بالموافقة على أي طلب من الولايات المتحدة، وبالتالي فقد استثمرت الولايات المتحدة الحرب العراقية الإيرانية لأبعد الحدود من حيث إضعاف الجانبين العراقي والإيراني وتوسيع أبعاد الوجود الأميركي في منطقة الخليج، وتعزيز روابطها بالدول الخليجية من خلال تشجيع وجود نظام أمني خليجي ذو علاقة وثيقة بخططها الأمنية والدفاعية، وإيجاد مرتكزات لها من خلال وجود قواعد أميركية في عمان والبحرين والسعودية والإمارات وقطر والكويت .

أما في فترة حرب الخليج الثانية (الاجتياح العراقي للكويت) فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية طرفاً مباشراً في هذه الحرب ضمن تحالف يضم الكويت وكافة دول الخليج الأخرى بالإضافة لعدد من الدول، ولكن في الخلفية والأسباب وراء الحرب نجد للولايات المتحدة دوراً لا يمكن إنكاره، فالتهديد العراقي لدول الخليج وسياساتها النفطية هو ضرب للمصالح الأميركية النفطية، كما أن خروج العراق من الحرب الإيرانية ولديها جيش ضخم وأسلحة كيماوية وبيولوجية وصواريخ فضلاً عن برنامجا النووي، وبالتالي كونها قوةً لا يستهان بها وخطراً يهدد الولايات المتحدة لتحالفها مع الاتحاد السوفيتي، ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة قد نصبت فخاً للعراق واستدرجته للحرب ويستند ذلك على محضر المقابلة بين الرئيس صدام حسين والسفيرة الأميركية في العراق**[7]**، التي أكدت له عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت أو أي دولة خليجية أخرى، معتمدة على الإيهام بأنها لن تتدخل في الأزمة، وبعد دخول القوات العراقية للكويت قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها منها وإرسال قوات جوية للسعودية وتجميد الأموال العراقية والكويتية في البنوك، وتلاحقت إجراءاتهاإلى أن وصلت للتدخل المباشر لأول مرة في دول الخليج العربي.

1-3 العلاقات الخليجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001:

أدت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى فتح عدة ملفات في العلاقات الأمريكية الخليجية، وأهمها اتهام عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين لدول الخليج بلعب دور مزدوج، وأن دول الخليج ستكون على الطريق الخطأ في حال عدم دعم الولايات المتحدة في حربها المزعومة ضد الإرهاب وتجاوز الأمر ذلك لطرح عدة أسماء من المسؤولين ورجال الأعمال الخليجيين واتهامهم بدعم الإرهاب، بالإضافة لمشاكل مرافقة مثل زعزعة العلاقات البينية بين دول الخليج من خلال اتهام دول وعدم شمل الأخرى واعتبار الولايات المتحدة للبحرين حليفها الرئيسي في الخليج على حساب السعودية**[8]**.

ورغم هذه الخلافات فقد سارت دول الخليج مع الولايات المتحدة في كافة توجهاتها وعبرت عن إدانتها للهجمات والتعاطف الكامل مع أسر ضحاياها، ورغم تبني دول الخليج موقفاً حذراً إزاء الحرب الأمريكية على الإرهاب والحملة على أفغانستان ولكنها لم تعارضها، بل يمكن القول بأن الموقف الحذر هدفه تجنب إغضاب التيار الإسلامي المنتشر بكثرة في دول الخليج وقد وضحت هذه الأزمة مدى هيمنة الولايات المتحدة على دول الخليج حيث لم تتطرق هذه الدول للوجود العسكري الأمريكي فيها بأي شكل من الأشكال.

وعلى عكس تحفظها على حرب أفغانستان فقد ساندت بعض دول الخليج وعلى رأسها الكويت والسعودية الحرب على العراق وكانت داعمة لها من خلال تصريحات مسؤوليها بأن سياسات نظام الرئيس العراقي صدام حسين هي التي أدت إلى هذه الحرب.

وبالتالي فإن العلاقات الخليجية الأمريكية أظهرت نوعاً من الاستكانة والخضوع للأمر الواقع منذ أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق.

وفي الأعوام اللاحقة سعت الولايات المتحدة لتعزيز دفاعاتها الصاروخية في منطقة الخليج العربي إلى جانب الدفع بسفن حربية ومعدات عسكرية متذرعة بالخطر الإيراني المتمثل في برنامجها النووي الذي تراه الولايات المتحدة ودول الخليج وعلى رأسها السعودية تهديداً للأمن في المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فقد أكد العديد من الباحثين في الشأن الخليجي والإيراني بأن الوجود الأمريكي يضمن لها حرية الملاحة في الخليج العربي دون أن يكون فيه تهديداً للبرنامج النووي والمنشآت النووية الإيرانية**[9]**.

وفي الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية وحتى العام 2010م تحملت دول الخليج فاتورة الأزمة المالية من خلال الانخفاض الشديد في أسعار النفط الذي وصل لأعلى سعر تاريخي (147 دولاراً للبرميل) قبل الأزمة ووصل إلى 40 دولاراً للبرميل في نهاية العام 2008، بالإضافة لخسائرها في السوق الأمريكية.

وقد شكلت أزمات المنطقة العربية منذ العام 2011 شكلاً جديداً للتبعية الخليجية للولايات المتحدة، حيث أن الاضطرابات التي حدثت في تونس ومصر ومن بعدها في سورية والعراق واليمن وليبيا قد تحولت إلى هاجس لدى حكام الخليج من أن فترة حكمهم قد شارفت على النهاية، مما دعا هذه الأنظمة لمزيد من الخضوع للولايات المتحدة للتأكد من عدم تخليها عنها في حال حدوث أزمات مشابهة لديها، وقد أدى انحياز هذه الدول للمواقف الأمريكية المعادية لبعض الأنظمة العربية والمساندة لأخرى إلى وقوع مشكلات كانت الولايات المتحدة أكبر المستفيدين منها.

ونجد من هذه التطورات التاريخية أن السياسات الأمريكية في دول الخليج تغيرت مع تغير الزمن رغم وجود أهداف ثابتة لها، وكانت المبادئ والأفكار المطروحة تتطور لتصل إلى مرحلة إخضاع دول الخليج للإملاءات والسياسات الأمريكية.

2- الأهداف الثابتة للسياسات الأمريكية تجاه دول الخليج العربي:

تقوم المصالح الإستراتيجية الأمريكية في دول الخليج على عدة مرتكزات أهمها:

مصادر الخطر: كون هذه الدول مصدر خطر عليها في حال خروج هذه الدول من تحت سيطرتها وتكرار أزمات العلاقات التي مرت بها، وترتبط مصادر الخطر على المصالح الأمريكية في دول الخليج في عدة مواضيع تأخذ بالحسبان وأهمها:

1-أنظمة الحكم والأسر التي تقود هذه الممالك والمعرفة التامة بقدرة هذه الأنظمة على السيطرة على مقدرات البلاد وبالتالي يجب الحرص دائماً على مستقبل هذه الأسر وبقائها طالما أنها خاضعة للإرادة الأمريكية.

2-وضع المنطقة التي تنتمي إليها هذه الممالك حيث أن إبعادها عن انتمائها العربي والإسلامي هو ضرورة قصوى عند رسم السياسات التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة فيها.

3-قربها من الكيان الصهيوني وماله من اعتبارات من حيث كونها كياناً موجوداً في قلب العالم العربي والإسلامي وهي في نفس الوقت حليف قوي للولايات المتحدة ولديها حرص دائم على استقراره.

مرتكزات الأمان: حيث أن ضمان كون هذه الدول داعمة للولايات المتحدة في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في حال إبقائها في حاجة دائمة للدعم الأمريكي لها على الصعيد السياسي أو العسكري.

وعليه فإن السياسة الأمريكية في دول الخليج العربي كانت ولا زالت ترتكز على تحقيق الأهداف التالية:

2-1 الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة في دول الخليج العربي:

لم يغب الثقل النفطي لمنطقة الخليج عن اعتبار ساسة الولايات المتحدة الأميركية في أي وقت من الأوقات، بل إن النفط إنتاجاً واحتياطياً وعوائد واستثماراً ظل دوماً في أولوية الاهتمامات الأميركية، ذلك أن ضمان ثبات أسعاره وانتظام إمداداته وحجم المطروح منه في الأسواق العالمية كان وراء حرص الولايات المتحدة الدائم على استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية في منطقة الخليج، درءاً لاحتمالات تذبذب الإمدادات وحصص الإنتاج وقفز الأسعار النفطية.

وإلى جانب الأهمية النفطية لمنطقة الخليج، تتبدى الأهمية الاقتصادية محددة في السياسات الاستثمارية لدول الخليج الحائزة على فائض بترودولاري هائل يمثل احتياطياً كبيراً مؤثراً في كيفية إعادة توزيع الثروة الاقتصادية العالمية، حتى قيل إنه بدون إخضاع أوجه استثمار هذا التراكم البترودولاري لتوجيه محكم، فإن أخطاراً اقتصادية وخيمة من شأنها أن تحيق بالمقدرة الإنتاجية للدول الصناعية الكبرى وفي صدارتها الولايات المتحدة**[10]**.

كذلك تبرز الأهمية التجارية لمنطقة الخليج ليس فقط في هيئة أسواق واسعة تستوعب مزيداً من مبيعات العالم الصناعي المتقدم، بل أيضاً في صورة عوائد ضخمة مقابل صفقات السلاح التي من شأنها الإسهام في معالجة الخلل المزمن بميزان المدفوعات الأميركي.

2-2 الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في دول الخليج العربي:

تتمتع دول الخليج بعديد الميزات السياسية والعسكرية، فهي تتمتع بموقع جيوبوليتيكي يتيح السيطرة على ممرات بحرية هامة مثل مضيق هرمز وباب المندب، كما أن موقعها في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والوطن العربي وكونها تحالفاً يضم عدة دول (مجلس التعاون الخليجي) يعطيها أهمية كبرى في ميزان الاعتبارات السياسية والعسكرية الدولية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، ومن أهم الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي:

1-ضمان علاقات إستراتيجية وطيدة مع دول الخليج ودول المنطقة المتحالفة معها مما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية المتنوعة فيها وضمان عدم وقوفها في وجه المخططات والمشاريع الأمريكية.

2-إبعاد المناوئين للولايات المتحدة والمصالح الغربية عن هذه المنطقة الحيوية وتقليص أي نفوذ لهم فيها إلى أبعد حد ممكن من خلال عقد الاتفاقيات السياسية والعسكرية، ومحاولة تكوين تحالفات محلية موجهة ضد مناوئي الغرب.

3-حماية قواعدها العسكرية في دول الخليج العربي والتوسع فيها إلى أكبر قدر ممكن لجعل هذه المنطقة تحت الوصاية الأمريكية بشكل دائم.

4-ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي وجعله منوطاً بالوجود الأمريكي متذرعة بأن وجودها في منطقة الخليج العربي منبعه تهديد أمنها القومي في حال وجود فراغ أمني في منطقة الخليج العربي.

5-التدخل العسكري المباشر في حال وجود خطر على دول الخليج العربي مثل الاجتياح العراقي للكويت، والتدخل لمحاربة الإرهاب والتطرف والذي كان الذريعة الرئيسية للحرب على العراق، وما لحق ذلك من تدخل في شؤون الدول العربية التي عانت من أزمات منذ العام 2011م.

2-3 حماية أمن الكيان الصهيوني:

مرت العلاقات بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل لعب فيها اللوبي الصهيوني دوراً بارزاً في توجهات السياسة الأمريكية تجاه العلاقات الأمريكية العربية والعلاقات الأمريكية الخليجية بشكل خاص، وقد بنيت العلاقات الأمريكية الصهيونية على عدة أسس**[11]**، أهمها:

1- ضمان أمن وبقاء الكيان الصهيوني والقناعة بأنها الامتداد الحضاري والتكنولوجي للغرب في المنطقة الشرق أوسطية.

2- الكيان الصهيوني هو الشريك القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

3- الاستناد إلى حق الكيان الصهيوني في الحصول على تعويض لما تعرض له اليهود على يد النظام النازي والحفاظ على بقائه كوطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

4- ضمان التفوق العسكري الصهيوني لمواجهة أي ائتلاف عربي لتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية.

5- ضرورة السعي للحصول على اعتراف الدول العربية بحق الكيان الصهيوني في الوجود ضمن حدود آمنة وعدم الضغط عليها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

6- استمرار الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني ودعمه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتأييده في المحافل الدولية.

وفي ظل هذه الأسس فقد انقسمت السياسات الأمريكية في علاقاتها مع دول الخليج والكيان الصهيوني إلى نمطين من المحددات:

أ- المحددات الخارجية: والتي يمكن ملاحظتها في مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية التي تلعب دوراً في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية، والكيان الصهيوني الشريك الإقليمي لها في المنطقة، وبالتالي فقد كان لزاماً على الولايات المتحدة تنظيم سياساتها بما يضمن حماية الكيان الصهيوني وتأثير ذلك على علاقاتها مع دول الخليج، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول هدف السياسات الأمريكية في المنطقة من السعي لإبعاد التدخل السوفييتي إلى بذل مجهودات كبيرة لإقامة شبكة علاقات جيدة بين دول الخليج والكيان الصهيوني من خلال سعيها لإقامة نظام شرق أوسطي بمشاركة الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي، مستندة لكونها قوة عظمى تمتلك السيطرة على القرار السيادي الخليجي في غياب قوة مقاومة لها بحجم الاتحاد السوفييتي وغياب دور المنظمات الإقليمية والدولية التي ثبت فشلها في حل الصراع العربي الصهيوني.

ب- المحددات الداخلية: من خلال وجود جماعات اللوبي الصهيوني مقارنة بتلك الجماعات المؤيدة للعرب بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص في الداخل الأمريكي، والتفوق الصهيوني سواء من حيث التنظيم ومجالات النشاط وأهمها الإعلام وكسب الرأي العام الأمريكي واستمالته، وبالتالي فإن المحددات الداخلية تميل إلى فرض سياسة أمريكية متحيزة للكيان الصهيوني وحريصة على أمنه وتفوقه**[12]**.

وتشهد العلاقات الخليجية الصهيونية تطورات كبيرة بمباركة أمريكي**[13]**، حيث أشارت التصريحات الرسمية واللقاءات المتبادلة من الجانبين إلى تطور كبير في العلاقات وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م وحرب العراق وقضية الملف النووي الإيراني والموقف الخليجي والصهيوني المعادي له، ويشهد على ذلك زيارة وفود رسمية صهيونية إلى دولة الإمارات ومشاركة مسؤولين سعوديين لمسؤولين صهيونيين في مؤتمرات في مجلس العلاقات الخارجية الذي عقد في واشنطن في تموز 2018م، كما أن قطر قامت بخطوات للتقرب من الكيان الصهيوني كوسيلة لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان أكبر ظهور للعلاقات الصهيونية الخليجية من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو إلى سلطنة عمان، وقد جاء هذا التطور في العلاقات ليتوج المجهودات

الأمريكية المكرسة لتعظيم التقارب الخليجي الصهيوني والذي يهدف لتحقيق أحد أهم أهداف السياسات الأمريكية في المنطقة وهو حماية أمن الكيان الصهيوني وتعميق التطبيع بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني، **وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.**

3- السياسات الأمريكية المتغيرة في دول الخليج العربي:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي العديد من السياسات التي تغيرت بتغير الزمان والرؤساء والقيادات التي تعاقبت على الولايات المتحدة بالإضافة إلى مواكبة هذه السياسات للتغيرات التي طرأت في منطقة الخليج، ومن أهم هذه السياسات:

3-1 الارتباطات والاتفاقيات الاقتصادية:

سعت الولايات المتحدة إلى ربط دول الخليج معها بعديد الاتفاقيات الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع الهيمنة على اقتصاديات دول الخليج بما يخدم المصالح الأمريكية، وقد ارتكزت هذه الاتفاقيات على عدة جوانب اقتصادية، وأهمها الاتفاقيات النفطية ومبيعات الأسلحة والمعدات التكنولوجية والصناعات الثقيلة.

بدء الاستغلال الاقتصادي الأمريكي لدول الخليج العربي مع حصول الشركات الأمريكية والغربية على امتيازات نفطية كبيرة فيها، فقد كانت هذه الامتيازات مجحفة في بداية اكتشاف النفط في دول الخليج إلى حد يصعب تصوره، فبالإضافة إلى حقوق التنقيب والإنتاج في مساحات شاسعة، أعطت هذه الامتيازات حقوق الإنتاج فترات طويلة قد تصل إلى 60 عاماً مقابل شلنات معدودة (3 شلنات للطن في حالة السعودية) في بداية الإنتاج، ورافق ذلك الحق في تحديد الكميات والأسعار التي تقررها مصلحة الشركات والدول المحتكرة إلى حد زاد معه إنتاج النفط وبيعه بأسعار متدنية، وهو ما حفز نمو الطلب وحدوث فرط في الاستهلاك على حساب مصلحة الدول الخليجية، وقد ازداد هذا الاستغلال مع مرور الزمن، حيث ارتفع الإنتاج من 6 مليون برميل يومياً في بداية الستينات إلى 15 مليون برميل في بداية السبعينات، ليصل إلى 20 مليون برميل في الثمانينات ليستمر بذلك الانخفاض في نسبة الاحتياطي الخليجي من النفط عاماً بعد آخر **[14]**.

ويمكن ملاحظة هذا الاستغلال من خلال ملاحظة غزارة الإنتاج من قبل الشركات المحتكرة في منطقة الخليج، حيث تراوح إنتاج البئر الواحد في منطقة الخليج العربي بين 4 آلاف إلى 45 ألف برميل في اليوم مقابل 12 برميلاً فقط في آبار نفط تكساس الأمريكية، مما أعطى فرصة لهذه الشركات لتحقق أرباحاً خيالية من خلال زيادة الإنتاج دون رفع الأسعار، وهو ما يخدم التقدم الصناعي المعتمد على الطاقة النفطية الرخيصة.

كما أشارت دراسة لمنظمة أوبك**[15]** أن معدل حصة دول الخليج العربي لا يتعدى 7% من سعر البرميل في حين أن الشركات المحتكرة للنفط والدول المساهمة فيها تحصل على 75% من أرباح النفط، وبالتالي لا يبقى للمنتج سوى الفتات في حين تساهم هذه الفوائض الهائلة لمستهلكي النفط بشكل فعال ومباشر في بناء اقتصاديات ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقابل هذا الأثر الإيجابي للدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد عانت الدول الخليجية من آثار التبديد والإسراف في استخدام النفط وتبديد الثروة، مما أدى إلى هبوط معدلات الإنتاج إلى الاحتياطيات عبر الزمن وبالتالي العمر المتوقع للحقول النفطية على الرغم من التوسع في الاكتشافات النفطية، وهذا الوضع وما تبعه على الصعيد المالي من بيع النفط بأسعار متدنية كان السبب الرئيسي في الوضع التنموي غير المناسب للدول الخليجية والذي حولها لاقتصاد ريعي مع ارتفاع كبير بالمديونية، بل أكثر من ذلك كان الأثر لذلك النزيف الذي مارسته الشركات النفطية

الأمريكية أن وجدت الدول المنتجة نفسها بعد تملكها لحقولها النفطية في وضع من التبعية والتخلف لا يسمح لها بتخفيض إنتاجها وحفظ ثرواتها النفطية، ولم تتمكن من تحقيق معدلات نمو حقيقية من إنتاج مئات الملايين من البراميل سنوياً.

كما أن الاستثناء غير المبرر للنفط والغاز الطبيعي من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية**[16]** التي تقوم على شؤونها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والذي يمنع مبدأ التعامل الحر الذي أسست المنظمة لأجله بالنسبة لهذه السلعة، بل أبقت عليه كسوق احتكارية أمريكية بالدرجة الأولى بدءاً من اتفاقيات الامتياز والإنتاج المجحفة بحق الدول المنتجة، وحتى في ظل الملامح الجديدة لهيكل السوق الدولية.

وبعد الأزمة النفطية كانت الاتفاقيات الاقتصادية سلاحاً هاماً لزيادة الارتباط الخليجي بالولايات المتحدة، فبالرغم من التوترات التي تسبب بها حظر النفط إلا أن زيادة أسعار النفط وتراكم الثروة المترتب عليه دفعت الولايات المتحدة إلى عقد صفقات كبيرة من التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، كما وقعت الولايات المتحدة مع دول الخليج وأبرزها السعودية اتفاقيات واسعة النطاق حول توسيع التعاون الاقتصادي والعسكري، وبعد الحرب الباردة كانت العلاقات الخليجية الأمريكية في أوجها، فقد انخرطت الولايات المتحدة وشركاتها بشكل في عمليات إعداد وإدارة المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الخليجية التي تضررت جراء حرب الخليج الثانية، وقد دفعت السعودية بمفردها حوالي 100 مليار دولار إلى الولايات المتحدة لعقد صفقات تجارية تتضمن مبيعات أسلحة ومعدات ثقيلة وتطوير للموانئ والمطارات وغيرها من المرافق**[17]**.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م والاتهام الأمريكي لدول الخليج بتمويل للإرهاب كون مرتكبي الهجمات معظمهم خليجيون وأكثرهم سعوديون، وقد كان المقابل لذلك تفعيل مبدأ "النفط مقابل الأمن" واستمرت العلاقات الاقتصادية الخليجية على هذا المنوال حتى تمت أكبر عملية بيع أسلحة أمريكية آنذاك في العام 2010م إلى السعودية بقيمة 60 مليار دولار، تبعها الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تم التوقيع عليها في العام 2012م والتي رسخت الاعتمادية الخليجية على الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية في 20 أيار 2017م من أهم الأحداث التي وضحت أحدث سياسات الاستغلال الأمريكي لدول الخليج اقتصادياً، حيث وقع معها صفقة أسلحة بقيمة 110 مليار دولار وعقد اتفاقيات عسكرية وتجارية بقيمة 300 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وشملت الاتفاقيات خطابات ذات أهمية ورسائل تحتوي أهدافاً ونوايا بدون عقود فعلية**[18]**.

ويبين تطور الاتفاقيات والصفقات مدى تطور الاستغلال الأمريكي الاقتصادي لدول الخليج العربي والذي وصل أوجه في عهد ترامب ويتجلى ذلك في تصريحاته العلنية بأن دول الخليج يجب أن تدفع من أجل الحماية.

3-2 التدخلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

حالة تنوعت أشكال التدخل العسكري الأمريكي في دول الخليج العربي من حيث كونها تواجداً لقواعد عسكرية إلى تطويق استراتيجي عسكري ومن ثم إلى تدخل عسكري مباشر للقوات الأمريكية.

فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالانتشار في منطقة الخليج العربي منذ إنشاء قاعدة الظهران العسكرية في السعودية، والتي تعد القاعدة الأم لجميع القواعد الأمريكية في المنطقة والتي تم إنشاؤها في العام 1943م،**[19]**وقد تطورت هذه القواعد مع مرور الوقت من حيث العدد والحجم والانتشار لتشمل دول الخليج كافة والتي وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاع مشترك أتاحت تسهيلات كبيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة.

وقد تطور التدخل العسكري الأمريكي في دول الخليج منذ الحظر النفطي في العام 1974م ليشكل تطويقاً استراتيجياً عسكرياً لدول الخليج، حيث بدأت القوات الأمريكية بالانتشار التدريجي من المحيط الأطلسي شرقاً حتى المحيط الهندي غرباً في عملية تطويق استراتيجي للبلدان المصدرة للنفط، وبدأت تنقلات القوات الأمريكية تصبح أكثر عدداً وانتظاماً ما كانت عليه قبل الحظر النفطي، وقد أدى ذلك لخضوع دول الخليج لإرادة الولايات المتحدة في التواجد في قواعد ذات موقع استراتيجي مثل قاعدة الجفير البحرية في البحرين وقاعدة مصيرة في عمان والتي تعد من أهم القواعد المسيطرة على مضيق هرمز والذي يمر منه 95% من النفط الذي تنتجه دول الخليج العربي**[20]**.

ولكن التدخل العسكري الأمريكي أخذ المنحى المباشر لأول مرة في حرب الخليج الثانية، وذلك عبر تدخلها بمشاركة تحالف دولي قادته بنفسها بهدف إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وتلا ذلك الحرب على العراق 2003م والذي كانت القواعد الأمريكية في الخليج المنطلق الأهم لهذه التدخلات العسكرية.

وبالتالي يمكن القول أن مهام القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج ترتكز على ما يلي:

1-تأمين قواعد وتسهيلات جديدة للقوات العاملة في المنطقة.

2-تعزيز القوات الأمريكية المتمركزة في مسرح العمليات وتحويلها من قوات إثبات وجود إلى قوات قتالية.

3-ضمان تواجد مخازن المعدات والأسلحة لتسهل سرعة انتشارها وتدخلها المباشر.

4-تحقيق مبدأ الوجود العسكري الدائم في جميع دول المنطقة، وتأمين السيطرة الدائمة على كل الدول في منطقة الخليج.

3-3 المشاريع السياسية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

كان مبدأ ايزنهاور المعلن في العام 1957م والقائم على استعداد الولايات المتحدة للتدخل المباشر يطلب من دول المنطقة أول مشروع سياسي يهدف للسيطرة على دول الخليج العربي، إلا أنه وحتى بداية السبعينات كانت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تستند على استغلال القواعد العسكرية والاتفاقيات الاقتصادية مع دول الخليج، ولكن الاهتمام المباشر والشامل في هذه المنطقة الحيوية بدأ بعد الانسحاب البريطاني منها حيث كان مبدأ نيكسون من أهم المشاريع السياسية الأمريكية في هذه المنطقة، حيث أعلن الرئيس الأمريكي حينها بأن بلاده تعتزم إتباع سياسة جديدة في المنطقة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين عليها وتخفيف العبء عن واشنطن والحد من الدور الأمريكي المباشر، وهو ما يتطلب تزويد الدول الحليفة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة لذلك، وقد كانت ترجمة هذه السياسة في الخليج العربي هي إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن وذلك نظراً للتخوف الأمريكي من ولاء السعودية لها وللكيان الصهيوني في مقابل العلاقات الإستراتيجية بينها وبين إيران من جهة وبين إيران والكيان الصهيوني من جهة أخرى في عهد الشاه، فضلاً عن الموقع الإيراني على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي وبالتالي استمالتها للمعسكر الأمريكي، وقد استغلت طموح الشاه إلى الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج مما حول إيران إلى وكيل لخدمة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج**[21]**.

وبعد الحرب السوفييتية في أفغانستان في العام 1979م ونجاح الثورة الإسلامية في إيران، عادت الولايات المتحدة لطرح سياسة جديدة تبلورت في مبدأ كارتر الذي يتمحور حول استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية للدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج، وبالتالي تغيرت السياسة الأمريكية ليصبح التقارب مع دول الخليج العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص الهدف الأبرز للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور عالم القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، انتهجت الولايات المتحدة سياسات أكثر عمقاً في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام لتطرح مشاريع سياسية هدفها إبعاد هذه الدول عن محيطها العربي والتقريب بينها وبين الكيان الصهيوني من خلال طرح مشاريع مثل الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد الذين يهدفان إلى دمج الكيان الصهيوني في دول المنطقة مستفيدة من الهيمنة التي رسخها التواجد العسكري والخضوع للقطب الأمريكي الأوحد.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، أصبحت المشاريع الأمريكية في دول الخليج العربي ترتكز على التدخل بحجج مكافحة الإرهاب وترسيخ الديمقراطية وعدم منح الفرصة لسيطرة الجماعات الإسلامية على الحكم وطرحت نظريات الفوضى الخلاقة**[22]**الهادفة لإبقاء الأنظمة الخليجية في حالة تخوف دائم من إمكانية الإطاحة بها من السلطة، ولا يمكن إغفال تفعيل الولايات المتحدة لسياسات التهديد بالعقوبات مثل قانون جاستا**[23]**الذي يسمح للمواطنين الأمريكيين بمحاكمة أي دولة والموجه ضد دول الخليج كون المشتركين في أحداث الحادي عشر من أيلول أكثرهم خليجيون، وغيرها من سياسات الابتزاز الأمريكي التي ترسخ هيمنتها المطلقة على دول الخليج ومقدراتها السياسية والاقتصادية.

وبالتالي نجد أن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم وعدم وجود قوة قادرة على الوقوف بوجهها قد أدى لإيجاد مرونة لديها في تطوير سياسات تهدف لزيادة الهيمنة على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3-4 سياسة الولايات المتحدة في تغذية الصراعات البينية والإقليمية في منطقة الخليج العربي:

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة بث الفتن والخلافات بين دول الخليج العربي فيما بينها وبينها وبين الدول المجاورة والإقليمية بشكل دائم، وقد كانت هذه الوسيلة على الدوام سلاحاً بيد الولايات المتحدة، والهدف منه دعم اللجوء الدائم لهذه الدول إلى الولايات المتحدة بصفتها الطرف القوي القادر على إخضاع الخصوم لإرادة هذه الدول.

وقد تبلورت هذه السياسة بشكل كبير بعد أزمات المنطقة العربية في تونس ومصر والعراق وسورية واليمن والبحرين، حيث عملت الولايات المتحدة على تغذية الصراعات التي عصفت بهذه الدول بالإضافة لهدف أهم بالنسبة لها وهو تنفيذ دول الخليج للأجندة التي رسمتها لها الولايات المتحدة والتي تهدف لبث التفرقة والخلافات بين دول الخليج ودول المنطقة ، فكانت مواقف هذه الدول غاية في التشتت، فقد عملت على التدخل العسكري في البحرين، ووقفت مع حركات التمرد في تونس ومصر وليبيا دون أي دراسة لنتائج هذه المواقف التي أدت لنتائج كارثية في مصر وليبيا على وجه الخصوص، وكان تدخلها الأبرز في سورية والعراق واليمن، حيث أنها دعمت حركات التمرد ضد الأنظمة الحاكمة لدرجة وصلت إلى حد التدخل المباشر من خلال الدعم المالي والعسكري، وقد جر عليها هذا التدخل مشكلات احتاجت دعم الولايات المتحدة فيها لكي لا ترتد عليها آثار هذا التدخل في المدى المنظور.

كما لا يمكن إغفال الخلاف الخليجي مع إيران، والذي بدأ من خلال دعم الولايات المتحدة لإيران والذي بدأ من خلال دعم الولايات المتحدة لإيران وتقديمها كقوة عظمى في زمن الشاه على حساب علاقاتها مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية، ومن ثم اتخاذ الموقف المعاكس بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما ولد عداوة كبيرة بين الطرفين، وقد زاد الخلاف بعد حرب الخليج الأولى ولعبت الولايات المتحدة دورها فيها عن طريق دفع دول الخليج لدعم العراق على حساب إيران وتغذية الحرب لتستمر لأطول فترة ممكنة، وقد كان الملف النووي الإيراني ومحاولتها امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وسيلة قوية بيد الولايات المتحدة لبث الفتن والخلافات بينها وبين دول الخليج من خلال

تخويفها من محاولة إيران امتلاك السلاح النووي وبأنه سيكون موجهاً ضدها وخطراً عليها، وقد كان عقد الاتفاق النووي مع إيران والخروج منه خطوة إضافية في هذا الاتجاه حيث كان الموقف الخليجي والمعروف سيطرة الولايات المتحدة عليه متحفظاً من الاتفاق النووي ومرحباً بالخروج منه وما لهذا من أثر في ترسيخ الخلاف الإيراني الخليجي.

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى بث الخلافات البينية بين دول الخليج كسياسة أخرى لتكريس هيمنتها وإضعاف الموقف الخليجي، وتعد ظاهرة الخلافات البينية الخليجية ظاهرة قديمة. وقد تعددت مظاهرها من حيث الاختلاف بوجهات النظر تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والخلافات الحدودية والتنافس بين العوائل الحاكمة والاختلاف في رسم السياسات الخارجية، وعدم توافق الرؤى حول دور وطبيعة عمل مجلس التعاون الخليجي وأدائه**[24]**، وقد أدت هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية وتطورت إلى سحب السفراء في بعض الأوقات، ومن أبرز هذه الخلافات:

1- الخلاف حول الموقف من الاتفاق النووي الإيراني الذي شهد معارضةً إماراتيةً بحرينيةً سعوديةً، وتريثاً كويتياً عمانياً، وعدم حسم قطر لموقفها، وأدى ذلك إلى ظهور خلاف كبير في المواقف الخليجية المعلنة.

2- الأزمة الخليجية التي ظهرت من خلال اتهام السعودية والإمارات والبحرين لقطر بدعم الإرهاب والحركات المتطرفة في مصر وغيرها من الدول.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الخلافات دوراً مزدوجاً، فقد قامت بتغذيتها من خلال دعم أحد الأطراف على حساب الآخر ووضعت نفسها موضع المصلح لحل الخلاف في أوقات أخرى، وفي كل الأحوال فإن الخلافات تصب في مصلحة زيادة الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

1-تغيرتالسياسات الأمريكية في دول الخليج العربي مع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية والإقليمية في منطقة الخليج رغم ثبات أهدافها فيها.

2-تهتم الأهداف الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بتحقيق أكبر مكاسب سياسية واقتصادية ممكنة بالإضافة لحماية أمن الكيان الصهيوني.

3-تعد الارتباطات الاقتصادية والمشاريع السياسية الهادفة لإبقاء دول الخليج في حاجة الولايات المتحدة من أهم السياسات الأمريكية المتبعة في منطقة الخليج العربي.

4-كان لسقوط الاتحاد السوفييتي وعدم وجود قوة قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في زيادة الهيمنة الأمريكية على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية وتطور أساليب استغلالها.

5-كان للسياسات الأمريكية المتبعة في دول الخليج العربي دوراً هاماً في تعميق الصراعات البينية والإقليمية في منطقة الخليج، وعدم قدرة دول الخليج العربي على مقاومة الأطماع الأمريكية فيها.

6-حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في التقريب بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني، وهو ما كان واضحاً في تطور أساليب التطبيع بينهما على حساب القومية العربية.

7-نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير في تحقيق مصالحها الإستراتيجية والسيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي والتي أصبحت عبارة عن مستعمرة أمريكية تستطيع توجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة.

8-دخلت دول الخليج مع الولايات المتحدة في دوامة من الاستغلال السياسي والاقتصادي لن تستطيع الخروج منها في حال استمرت في مواقفها واتجاهاتها الحالية.

التوصيات:

1-ضرورة إدراك دول الخليج للأخطار التي تحيط بها نتيجة تحالفها المزعوم مع الولايات المتحدة وأن هذا التحالف هو عبارة عن خضوع واستسلام للإدارة الأمريكية.

2-خروج دول الخليج العربي من الاتفاقيات والمعاهدات مع الولايات المتحدة للخروج من التأثيرات الضارة على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية.

3-ضرورة تفعيل دول الخليج العربي لسلاح النفط وتفعيل دور منظمة أوبك لكي تصل إلى الاستغلال الأمثل لثرواتها الطبيعية.

4-ضرورة اعتماد دول الخليج على تطوير سلاح الإعلام وكسب الرأي العام العالمي والأمريكي ضد اللوبي الصهيوني الموجه ضدها وضد القومية العربية

5-قطع دول الخليج العربي لعلاقاتها مع الكيان الصهيونيوتفعيل علاقاتها مع الدول العربية والسعي لتحقيق الوحدة العربية لتكتسب القوة اللازمة للوقوف في وجه الأطماع الأمريكية.

المراجع:

1-https://om.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar/

2-بريس، ريتشارد، *أمريكا والسعودية تكامل الحاضر..تنافر المستقبل*، تقرير مقدم للكونجرس الأمريكي، ترجمة سعد هجرس، واشنطن، 1981، 10.

3-عطوان، خضر، *العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام 2003*، مجلة البحوث الأكاديمية العراقية، العدد 12، بغداد، 2016، 19.

4-إيران في العراق: *ما مدى النفوذ؟، تقرير كرايسز جروب الشرق الأوسط*، التقرير رقم 38، 2005، 9.

5-زلوم، عبد الحي، *مستقبل البترول العربي في ظل العولمة*، منشورات دار الخليج، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2014، 83.

6-العنزي، طالب،*موقف الولايات المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت 1990*، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 41، العراق، الكوفة، 2016، ص36.

7-sources.marefa.org-_التحرير_الغزو_الجذور_الكويت:_العراق/.

8-محمود، أحمد إبراهيم، *الانعكاسات الأمنية لأحداث 11 سبتمبر على منطقة الخليج*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 3، القاهرة، 2012.

9-المطيري، عبد الله، *أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص88.

10- بسيوني، درية، *الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي*، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 41، القاهرة، 2007، 96.

11- العلي، حامد، *اليهود في أمريكا*، مشكاة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، غزة، 2012، 37.

12- صورية، عباس، *السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الأسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد*، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

13- www.dp-news.com/dpgulf/detail.aspx?id=5417

14- Alomar, Ibrahim, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, MPRA, Munich Personal RePEc Archive, 2016, p2.

15- صالح، خديجة، *النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية*، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2015، 167.

16- Alomar, Ibrahim, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, MPRA, Munich Personal RePEc Archive, 2016, p6.

17- arabic.sputniknews.com

18- arabic.sputniknews.com

19- https://tipyan.com/us-bases-the-other-face-of-the-occupation

20- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/5/sec02.doc_cvt.htm

21- العبيري، يوسف، *التواجد الأمريكي في الخليج: حقيقته وأهدافه*، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بغداد 2012، 6.

22- الكرد، أسامة، *نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي*، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2016.

23- العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا، تقرير وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2016، 8.

24- خالد، إسلام، *الخلافات الخليجية- الخليجية: الأسباب والقضايا وآليات الحل*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، 52-56.